

هل يتعظ أردوغان؟

■ حميدي العبدالله

الهجمات التي استهدفت مطار أتاتورك في اسطنبول تختلف عن غيرها من الهجمات التي تشنها التنظيمات الإرهابية، سواء تلك والهجمات التي استهدفت بلدة القاع في لبنان، أو هجمات باريس أو بروكسل أو الأردن، حتى وإن كان عدد ضحايا بعض الهجمات، مثل هجمات باريس أكبر من حجم ضحايا هجوم مطار أتاتورك.

في لبنان لم تعد هناك بيئة شعبية حاضنة للتنظيمات الإرهابية، والإجراءات الأمنية الاحترازية أو من قبل الجيش اللبناني والأجهزة الأخرى بالتعاون مع المقاومة نجحت في تفكيك عشرات، بل مئات الخلايا الإرهابية، وثمة مراقبة دقيقة لبعض الأحياء والبلدات التي قد تكون بشكل أو بآخر بيئة حاضنة قد يلجأ إليها الإرهابيون. في أوروبا، يمثل المسلمون أقلية وغالبيةهم لا تؤيد خيارات الجماعات الإرهابية، وفي ظل مراقبة دقيقة للجمعات والأحياء التي يقطنها مسلمون من الصعب على الإرهابيين تنفيذ هجمات بشكل متواتر. ولعل هذا ما يدفع بعض الحكومات الغربية للاستثمار في الإرهاب لإضعاف أعدائها في المنطقة، ولا سيما في سورية والعراق، وأماكن أخرى، ويصح على هذه المناطق والدول، أي الدول الغربية، مقولة أنّ خطر الإرهاب خطر تكتيكي، أي أنّ الإرهاب قد ينجح في تنفيذ هجمات منفردة، ينثر الكثير من القلق ولكنها لا تشكل تهديدا وجوديا للدول الغربية.

الوضع في تركيا يختلف جذريا عن الدول الأخرى، ولعلّ الوضع

في تركيا لا يشبه إلا وضع الأردن، ونسبيا وضع المملكة العربية

السعودية.

داخل تركيا ثمة بيئة شعبية متعاطفة مع التنظيمات الإرهابية،

سواء كانت هذه التنظيمات تنتمي إلى «داعش» أو إلى تنظيمات

القاعدة الأخرى وفي مقدمتها «جبهة النصرة».

بعض أجهزة الدولة التركية التي حرصت حكومة حزب العدالة والتنمية على وضع عناصر في مواقع حساسة فيها من الذين يتعاطفون مع التنظيمات الإرهابية، لتسهيل التعاون مع هذه التنظيمات في مواجهة خصوم نظام الحكم التركي في سورية

والعراق، يشكلون رافعة تستفيد كثيرا منها التنظيمات الإرهابية.

إضافة إلى ذلك أنّ حدود تركيا مع سورية العراق التي تتجاوز ألف كيلو متر أصبحت حدود تستوطنها جماعات إرهابية تحوز على التسلح والسلاح والمتطوّر والمعدات المادية. هذه العوامل مجتمعة تجعل وضع تركيا وضعاً فريداً في مواجهة الإرهاب. بمعنى آخر أنّ خطر الإرهاب على تركيا، مثلاً هو على الأردن وإن كان بدرجة أقل، خطراً وجوديا وليس خطراً تكتيكي كما هي حال أوروبا، وربما دول أخرى في المنطقة.

هل يستخلص أردوغان العبر من هذه الهجمات ويعيد النظر بسياساته، ولا سيما سياسة التعاون مع القوى المتطرفة والاستثمار في الإرهاب، ويتعاون مع سورية والعراق لاستعادة السيطرة على المناطق الحدودية؟

السعودي يستमित في حربه على اليمن

ماذا عن النتائج والتداعيات؟

■ هشام الهيشان

ما زال العالم كله يراقب مسار الحرب السعودية الأميركية الشعواء،

بغطاء «ناتو العرب» على اليمن، هذه الحرب العدوانية التي تعتبر في توقيتها ونتائجها المستقبلية عنوانا مرحلة جديدة قد تغرق المنطقة بأكملها في مسار فوضوي قد يمتد لسنوات عدة.

ومن المتوقع أن يستमित السعوديون في معركتهم العدوانية على اليمن، رغم الحديث عن تقدم بمفاوضات الكويت «العبيثة»، مع تركزين على قاعدة حلفهم وتحالفهم العسكري، «ناتو العرب»، فهم اليوم يعلمون جيدا ما معنى أن يفتحوا جبهات وصراعا جديدين على حدودهم الجنوبية ويعلمون ما مدى الخطورة المستقبلية وحجم التداعيات التي ستفرزها هذه المعركة، وبالأحرى يعلمون حجم الإفرازات المباشرة للانغماس السعودي في هذه المعركة، على الداخل السعودي شرقاً وجنوباً.

ومع كل هذا وذاك قرّر السعوديون أن يخوضوا هذه المغامرة والمقامرة الجديدة، لعلمهم يستطيعون أن يحققوا انتصاراً، حتى وإن كان إعلامياً أو على حساب جثث أطفال ونساء مخيمات النزوح البيئية، لعل هذا الانتصار يعطيهم جرعة أمل بعد سلسلة الهزائم المدوية التي تلقوها في أكثر من ساحة صراع إقليمي.

أما بالنسبة إلى واشنطن، حليفة النظام السعودي منذ سبعة عقود مضت منذ أن رسخ دعامه هذا التحالف عبد العزيز آل سعود وفرانكلين روزفلت، فهي تتابع بحذر شديد تطورات ما يجري على ساحتها الصراع الجديدة للنظام السعودي ومسرحها الجديد اليمن، وقد قدّمت واشنطن إلى السعوديين خدمات مجامئة كثيرة في حربه على اليمن، وليس أول ولا آخر هذه الخدمات تزويدهم بقاتمة وبنك أهداف لقواعد عسكرية ومخازن أسلحة تابعة للجيش اليمني ولانصار الله، والواضح اليوم ومن خلال حديث بعض ساسة وجزالات واشنطن أنّ الدعم والتأييد الأميركيين للرياض في حربها على اليمن سيتواصل، رغم قلق دوائر صنع القرار الأمريكي من التداعيات المستقبلية لهذه الحرب، والنابع من براغماتية واشنطن النفعية التي تتلخص في خشيتهن من اندلاع حرب مفتوحة في المنطقة ستضرب بانسيابية تدفق النفط الخليجي من باب المندب إلى الغرب، وقد تطوّر إلى حرب إقليمية مفتوحة قد يكون «الإسرائيليون» جزءاً منها. هذا ما تخشاه واشنطن اليوم، لذلك فهي تعمل على إضعاف كل العوامل التي قد تؤدّي إلى تبلور معالم هذه الحرب.

تدرك القوى الإقليمية والدولية أنّ مغامرة السعوديين الأخيرة على حدودهم الجنوبية وإشغال فتلل حرب وصراع جديد في المنطقة، ستكون له تداعيات خطيرة على مستقبل المنطقة واستقرارها الهش والمضطرب، وستكون نتائج هذه المعركة الكلمة الفصل، وفق نتائجها المتظنّرة، في أيّ حديث مقبل عن تسويات الأزمة اليمنية ومعظم الملفات الإقليمية العالقة وتعديل كامل ومطلق في شروط المفاوضات، فالمرحلة المقبلة ستحمل الكثير من التكهّنات والتساؤلات، بل المفاجآت الكبرى، حول طبيعة ومسار عدوان السعودية على اليمن، وذلك لأنّ المعركة أبعاداً مستقبلية ومرحلة، ولا يمكن لأحد أن يتنبأ مرحلياً بنتائجها المستقبلية، فمسارها يخضع لتطورات الميدان المتوقعة مستقبلاً.

سننتظر الأسابيع الثلاثة المقبلة لتستوضح المزيد من المعلومات التي ستمكننا من قراءة المشهد المستقبلي أمنياً وسياسياً.

جمود سياسي سعودي

• بلغت النظر قيام كلّ من تركيا و«إسرائيل» بحركة سياسية نشطة لملاقاة المتغيرات التي يبدو أنّ تسارعها يسابق الزمن وأنّ نتائجها أكبر من أيّ توقعات فها هو الاتحاد الأوروبي يتداعى وها هي وحدات «داعش» تقذف المناطق التي تسيطر عليها بسرعة.

- تحركت «إسرائيل» لإطلاق مسار سياسي بارد فلسطينياً يرتبط تستخينه بمسار التطورات السورية كما تحركت تركيا لتطبيع مع روسيا ودفعت الثمن وتستعدّ للزويد تقابلياً لدفع تأثير المتغيرات في أمنها مع الحالة الكردية أو في خاصة تركيا في سورية تضعها على ضفة الحسارة الكاملة.

- تلاققت تركيا و«إسرائيل» لتتساندان، فله «إسرائيل» قدرة تأثير في الملف الكردي ولتركيّا قدرة تأثير في الملف الفلسطيني.

- وهداه السعودية تعيش الجمود السياسي حتى يحار المبعوثان الأمميان

للين وسوريا في كيفية متابعة هجماتهم دون الأخذ بالمتغيرات، والمفاوض

اليمني والسوري المرتبطان بالسعودية ينتظران كلمة سرّ لاتأتي.

- يقول مصدر يعرف بالخصائص السعودية أنّ أصحاب القرار المسنين في الرياض ينامون كلّ شهر منهم، والشباب يفتخرون بمتجرعون مهام سفر إلى الخارج. وكلاهما يريد التهوّب من الصيام خصوصاً سلمان وابنه.
بعد العيّد نعرف.

التعليق السياسي

البناء

تركيا المحتملة... كيف يستقيم لدعاة التدين الإخواني السلفي

مساندة تركيا حليفة «إسرائيل» قاتلة الفلسطينيين وحارقة الأقصى

■ رفعت سيد احمد

الإيديولوجية الأميركية واتجهت إلى تعميق علاقاتها

مع «إسرائيل».

وشهد العام 1994 أول زيارة لرئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلير إلى «إسرائيل» لأول مرة، وبعدها، ظهرت الاتفاقيات العسكرية السرية إلى النور في 1996 بتوقيع الاتفاقية الأمنية العسكرية التي اعتبرت مخالفة للقانون، لأنها وقّعت دون موافقة لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان التركي، ومع ذلك استمرّت حتى يومنا هذا.

وتضمتّ الاتفاقية إقامة مناورات مشتركة برية – بحرية – جوية وتبادل الخبرة في تدريب الطيارين القتالين وتبادل الاستخبارات الأمنية والعسكرية بخصوص المشاكل الحساسة مثل الموقف الإيراني والعراقي والسوري، إضافة إلى تعاون وثيق في صيانة وإحلال وتجديد سلاح الجو منظومة الدفاع الجوي التركي بقيمة تتجاوز مليارَي دولار.

2 – حتى 2016 لا تزال عقود التسلح تمثل صلب التعاون العسكري بين أنقرة وتل أبيب بل تضاعفت عما كانت عام 2006 وتحوّلت إلى شراكة استراتيجية منحت شركات الأسلحة «الإسرائيلية» عقوداً مملّنة وسرية لتطوير الدبابات M60 وتحديث المقاتلات أف16 – وف5 – وبيع طائرات بدون طيار.

3 – من إجمالي الحركة التجارية بين تركيا و«إسرائيل»، كانت عقود الأسلحة تمثل بين 65٪ و72٪ وبينما وصل التعاون العسكري في العام الحالي (2016) بين الجانبين إلى 2.5 مليار دولار فإنّ الاتفاقيات الموقعة والتي لم تلغ حتى الآن ترفع الرقم إلى قرابة الـ 7 مليار دولار وهو حجم الصفقات والتعاون بين البلدين في 2016 وخاصة بعد عودة العلاقات الدبلوماسية الدافئة إثر المصالحة بعد أحداث السفينة (مرومة).

ورغم اتجاه تركيا إلى تنوع مصادر مشترياتها من السلاح وإنشاء صناعة وطنية كيدبل لأنّها لم تخفّض من اتفاقاتها العسكرية مع «إسرائيل»، بل على العكس استمرت في منح «إسرائيل» المجال الجوي والبحري للمناورات والتدريب وفتح قواعدها العسكرية في قونيا وأنجريك لتستعملها المقاتلات الإسرائيلية (يا تزي ضدّ؟.. السؤال للإسلاميين السذج؟) فالدم الفلسطيني والبناني خير مجيب أنّ هم أعجزتهم الإجابة!!

4 – التعاون الاستراتيجي، العلاقات الاقتصادية... تنفيذ معطيات وزارة التجارة والصناعة «الإسرائيلية»، بأنّ تركيا تحتل المرتبة السادسة في قائمة الصادرات «الإسرائيلية» لدول العالم. الناطق بلسان الوزارة براك غرانوت يشير إلى أنّ حجم التبادل التجاري بين تركيا و«إسرائيل» شهد تطوراً هامئلا، ونبه إلى أنه ارتفع من 300 مليون دولار في 1997 إلى 3.1 مليارات دولار عام 2010 وفيه بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية لأنقرة ملياًا وربع المليار دولار.

5 – بالعودة إلى الاتفاقية الأمنية العسكرية سنة 1996 بين تركيا و«إسرائيل». نجد أنّ من أبرز بنودها والتي تنفذ اليوم في ظل حكومة أردوغان صديق وحامي وراعي الإخوان المسلمين وجماعات داعش وأخوانها:
1- خطة لتجهيز 45 طائرة F – 4 بقيمة 600 مليون دولار، وتحديث 56 طائرة F – 5 صناعة 60ر، بما في ذلك إنتاج 800 دبابة إسرائيلية «ميركافه»، وخطة مشتركة لإنتاج طائرات استطلاع بدون طيار، وخطة مشتركة لإنتاج صواريخ أرض جو «بوبي» بقيمة نصف مليار دولار بمدى 150 كم.

ب – تبادل الخبرة في تدريب الطيارين القتالين.
ج – إقامة مناورات مشتركة برية – بحرية – جوية.

د – تبادل الاستخبارات (المعلومات الأمنية والعسكرية بخصوص المشاكل الحساسة مثل الموقف الإيراني والعراقي والسوري وطبعاً التجسس على الفلسطينيين واللبنانيين المقاتلين

ضرورة وضوح الموقف والموقف

عباس الجمعة*

في هذه اللحظات التي يجب فيها رض الصوف، للوقوف في وجه المخاطر التي تتعرّض لها القضية الفلسطينية والمنطقة العربية، نرى البعض يهول وراء مبادرة تتوضّع معالمها يوماً بعد يوم، ولهذا أصبح الطوب ضرورة وضوح الموقف والموقع في الصراع ما بين شعوب المنطقة من جهة وما بين الاستعمار الامبريالي من جهة أخرى، ما بين خط المقاومة والتحرّر الشامل اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وما بين خط التبعية والخضوع والاستعمار، وهذا يستدعي من الجميع تحقيق التفاعل مع تلك الروح الثورية التي نراها في انفضاض الشعب الفلسطيني والمقاومة العربية المتجدّدة عسكرياً، للقبضة على موطئ قدمه ومدينة واقتصادية تقودها حملات مقاطعة «إسرائيل» وقطع المساعدات عنها على اجتياز الصعاب والمحن، حيث العالم بأسره يتجاوب مع هذه الحملات الاقتصادية واكاديميا وثقافيا إدراكا منه لخطورة الإبرتهابيد الصهيوني الذي ينسج على منوال سابقه الجنب اأفريقي، لهذا أكدت اأغلبية الشعب الفلسطيني وقواه كما الأحزاب والقوى العربية والتقدمية واليسارية رفضها لمشاركة وفد فلسطيني ووفود عربية وإسلامية في مؤتمر هرتسليا باعتبار هذه المشاركة أعطت غطاء شرعيا لدولة الاحتلال ولعملية التطبيع تحت نراضع مختلفة، حيث كانت هذه المشاركة في جوهرها منار انتقاد من قبل الشعب الفلسطيني وكافة القوى والأحزاب العربية والفرنزاقية.

إن نظرة جديده وعميقة للصراع ولمخططات وممارسات «إسرائيل» وسياساتها تبين جوهر المشروع الصهيوني كمشروع استعماري عنصري يستهدف الهيمنة السياسية والاقتصادية على فلسطين والأمة العربية، وكل ذلك تحت مظلة عسكرية تستند إلى ثقوقها المطلق سواء في الأسلحة التقليدية أو النووية، وبدعم كامل من الولايات المتحدة الامريكية. وبهذا المعنى يأخذ حل التناقض التاريخي الشعب الفلسطيني والمقاومة العربية المتجدّدة عسكرياً، للقبضة على موطئ قدمه ومدينة واقتصادية تقودها حملات مقاطعة «إسرائيل» وقطع المساعدات عنها على اجتياز الصعاب والمحن، حيث العالم بأسره يتجاوب مع هذه الحملات الاقتصادية واكاديميا وثقافيا إدراكا منه لخطورة الإبرتهابيد الصهيوني الذي ينسج على منوال سابقه الجنب افريقي، لهذا أكدت اأغلبية الشعب الفلسطيني وقواه كما الأحزاب والقوى العربية والتقدمية واليسارية رفضها لمشاركة وفد فلسطيني ووفود عربية وإسلامية في مؤتمر هرتسليا باعتبار هذه المشاركة أعطت غطاء شرعيا لدولة الاحتلال ولعملية التطبيع تحت نراضع مختلفة، حيث كانت هذه المشاركة في جوهرها منار انتقاد من قبل الشعب الفلسطيني وكافة القوى والأحزاب العربية والفرنزاقية.

من هنا نعتقد، بالنظر إلى طبيعة التناقض التاريخي ودوام الاشتباك التاريخي، إنّ أي مبادرة أو مشروع لا يتعدى إدارة الأزمة دون حل لها، بما يتيح للتخالف الامبريالي - الأميركي - الإسرائيلي تحقيق انتصارات ونجاحات توسعية استعمارية. وبالرغم من كثافة الحملة الإعلامية والعلمية والعربية، والتي تحاول فرنسا

كيف تحوّل خالد سلام من قائد كبير إلى عميل؟



كفّ خالد سلام أو محمد رشيد، القائد الثوري الكبير الذي التحق بصفوف الثورة الفلسطينية حتى صار المستشار الخاص للرئيس ياسر عرفات، والذي كان قد اُختفى عن الساحة الفلسطينية لأكثر من عشر سنوات، ظهر من جديد في فندق القلعة ببيدف في القدس، كما ذكر صحيفة «الحياة الجديدة» الفلسطينية، والتي أضافت إنه تزل بسجوان سفر كندي، وبرفقته مجموعة من المسؤولين الأكراد، ثم حل خالد سلام ضيفاً على عضو اكتسبت المتطرف من حزب الليكود أيوب قرا والذي يطالب بطرد العرب، بعد ذلك ذهب خالد سلام إلى مستشفى نهاريا، برفقة أحد ضباط الاستخبارات الإسرائيليين الكبار، ليلقني بشخص سوري يتلقى العلاج هناك واسمه مكتوف على البلبايدبي، وهو أحد كبار قادة حركة «أحرار الشام»، بهدف أن تكون «أحرار الشام» الجهة الرئيسية للمفاوضات السورية التي تحظى برضا أميركا، بما ذلك توجه خالد سلام ومن معه إلى الجانب المحتل من الأراضي السورية المقابل للقيطر، وأجروا لقاء آخر مع مجموعة من المعارضة السورية المقيمة في تلك المنطقة، والتي هي على علاقة مفتوحة مع الأمن الإسرائيلي، وقد شاركت الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية بهذا اللقاء.

وإضافة لصحيفة «الحياة الجديدة» إلى دولة الإمارات على علاقة وثيقة بما يقوّم به خالد سلام، خاصة أنّ إقامته محصورة الآن بشكل كبير ما بين أربيل وأبو ظبي.

لن نترك في مقالتي إلى أصدقاء خالد سلام وحلفائه، وهم كثر، ولكنني ساكتفي بذكر أحدهم، وهو المدعو سمير غطاس أو محمد حمزة، لتؤكد لي المعلومات السابقة أنّ خالد سلام قد ترقى بعمله ضدّ الأمة العربية والإسلامية، فبدل أن يكون رجول المخابرات الإسرائيلية في فلسطين، فقد صار اليوم رجل المخابرات الإسرائيلية والأميركية في كل المنطقة العربية والإسلامية.

ظاهرة خالد سلام أو محمد رشيد، تفرض على الفلسطينيين أن يفتشوا في دعاتهم العتيقة جيداً، وأن يضعوا أصبعهم على مئات الشخصيات القيادية التي تشبه خالد سلام أو محمد رشيد، وتشبه سمير غطاس أو محمد حمزة، وما زالوا يقبضون على عنق القرار الفلسطيني حتى يومنا هذا، الكشف عن زملاء خالد سلام مهمّ في هذه المرحلة التي تتعرّف فيها المصالحة الفلسطينية، لتنتقل الأيقاة مشيرة إلى أنّ أسباب الفشل يرجع إلى تعذّب حركة حماس في موضوع الموفضين، وإصرارها على إدراجهم ضمن الكادر الوظيفي للسطة، في كمين إعلامي محكم وقعت فيه حركة حماس، كما وقع فيه من قبل مبعدو كنيسة المهذ الذين صدقوا أنّ إبعادهم عن مدينتهم سيكون لفترة زمنية محدودة، وسيعودون ثانية، ولكنهم ما زالوا مبعدين حتى يومنا هذا.

لقد تمّ تشويه الأسباب الحقيقية لفشل المصالحة، من خلال التركيز على موظفي حركة حماس، لذلك سأفترض موافقة حركة حماس على طرد كل موظفيها التي قامت بتعيينهم بعد الانقسام، والذين كانوا معيين قبل الانقسام، بل سأفترض الزام موظفي حركة حماس بالإقامة الجبرية في بيوتهم، على أن يكون مقابل ذلك التنازل موافقة رئيس السلطة على التخلي عن برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، واعتماد وثيقة الوفاق الوطني، فهل سيوافق محمود عباس على ذلك؟

لقد تمّ تشويه الأسباب الحقيقية لفشل المصالحة، من خلال التركيز على موظفي حركة حماس، لذلك سأفترض موافقة حركة حماس على طرد كل موظفيها التي قامت بتعيينهم بعد الانقسام، والذين كانوا معيين قبل الانقسام، بل سأفترض الزام موظفي حركة حماس بالإقامة الجبرية في بيوتهم، على أن يكون مقابل ذلك التنازل موافقة رئيس السلطة على التخلي عن برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، واعتماد وثيقة الوفاق الوطني، فهل سيوافق محمود عباس على ذلك؟

لقد تمّ تشويه الأسباب الحقيقية لفشل المصالحة، من خلال التركيز على موظفي حركة حماس، لذلك سأفترض موافقة حركة حماس على طرد كل موظفيها التي قامت بتعيينهم بعد الانقسام، والذين كانوا معيين قبل الانقسام، بل سأفترض الزام موظفي حركة حماس بالإقامة الجبرية في بيوتهم، على أن يكون مقابل ذلك التنازل موافقة رئيس السلطة على التخلي عن برنامج منظمة التحرير الفلسطينية، واعتماد وثيقة الوفاق الوطني، فهل سيوافق محمود عباس على ذلك؟



إنّ اندلاع الانفضاض الراهنة ظاهرة ثميئة مشرقة، وهي تعبير عن ارادة شعب يواجه الاحتلال باعتبار فلسطين ساحة من ساحات النضال، وشعب فلسطين الذي لم يبدأ نضاله منذ بداية المشروع الصهيوني الاستعماري، شقّ لنفسه بهذا النضال المتواصل دوراً طليعياً في حركة التحرّر العربية لاغنى عنه ولا يبدل له، وعلى هذه الأرضية نقول أنّ نضحيات شباب وشابات فلسطين لا يمكن أن تذهب هباءً، لأنّ الأهداف الوطنية ورسم استراتيجية وطنية تستند ناضلوا وقدموا من أجلها ستتحقق طال الزمن أم قصر... ختماً لا بدّ من القول، أنّ شعب فلسطين بما يمثل من تجارب وتراث النضال، ونضحيات، لا يمكن أن يمرّ أي مشروع يستهدف حقوقه الوطنية المشروعة، وأنّ هذا الشعب الغليظ يتطلع اليوم إلى ضرورة إنهاء الانقسام وتعزيز الوحدة الوطنية ورسم استراتيجية وطنية تستند إلى كافة أشكال النضال ولدعم لجان المقاطعة ومواجهة التطبيع مع الكيان الغاصب من أيّ جهة كانت، وسيؤدّد للعالم أنّ انفضاضه ومقاومته نقشت صفحاتها في سفر التاريخ، كما رسم طريق نضال فلسطين قادتها العظام الرئيس ياسر عرفات وأبو العباس وجورج حبش وطلعت يعقوب وأبو علي مصطفى وسمير غوشة وسليمان النجاب وأبو عدنان قيس وفتحي الشقاقي والشيخ أحمد ياسين وكافة الشهداء، من أجل تحرير الأرض والإنسان.

*كاتب سياسي

– إقامة حوار استراتيجي بين الدولتين.

و – التعاون الاقتصادي (تجاري صناعي وعسكري).

6 – العلاقات التركية – الإسرائيلية تتحمّك بها عناوين ثلاثة: مشروع أنابيب السلام، واتفاق التعاون الاستراتيجي، واتفاق التجارة الحرة. هذا ويتلخص مشروع «أنابيب السلام» في إقامة محطة ومنظمة شلالات مناجات التركية لتزويد «إسرائيل» بكمية 50 مليون طن سنوياً من المياه لمدة 20 عاماً. ويستند المشروع إلى ضخّ المياه في أنابيب برية عبر الأراضي السورية، ثم دخولها إلى شمال لبنان أو شمال شرق الأردن، وبعدها إلى الأراضي الفلسطينية، أو نقلها بحرا إلى الساحل «الإسرائيلي»، في حال عدم توقيع اتفاقية سلام بين «إسرائيل» وكل من سورية ولبنان. وتشير مصادر إلى انتهاء عقد المصداة اليوم التركية، مع بقاء تنفيذ المشروع معلقاً. مشروع

تبلغ كلفته نحو مليار دولار، ووقع في عهد أجاويد، علماً بأنّ أوزار بدأ بحثت عنه منذ 1991 بقوله المشهور «منعنا بيعع العرب البترول، يجب على تركيا أن تبيع بترولها، إلى المياه». وقد تمّ التوقيع على الاتفاق في آب/ أغسطس 2002، ويتردّد اليوم أنّ أردوغان قد أعطى إشارة العمل الفوري فيه بإوامر أميركية وبروح براغماتية بحثه لا ترى تناقضاً بين ادعائه دعم السلام والمسلمين وعلاقاته الساندة والعسكرية مع أعدائهم، الصهيانية، أما المحوران الأخران (التعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة) فهما قائمان على قدم وساق ويتمّ التوسع فيها رغم الهجة العالبة التي يطلقها أردوغان ضدّ «إسرائيل» بين حين وآخر ليرضى السذج من العرب والإسلاميين والذين لاسف يصنّفونه، ويتخلّون بقولهم السطحية أنّ هناك خلافاً بينه وبين «إسرائيل»! بيد أنّ عاموس جلعاد، رئيس دائرة الشؤون السياسية – العسكرية في وزارة الدفاع الإسرائيلية صرّح لراديو «إسرائيل»، أنّ «العلاقات العسكرية بين «إسرائيل» و تركيا لا تزال مستمرة ولا يزال الملحق العسكري الإسرائيلي يواصل عمله»، وأنّ ما تدّعيه تركيا وأردوغان من قطع للعلاقات العسكرية ليس سوى كلام لاستهلاك المحلي والعربي ليس إلا).

من أضاف المسؤول العسكري مع «إسرائيل» التعاون خاصة في مجال تحديث طائرة F–4 فائتوم تركيا وطائرات F–5 بكلفة 900 مليون دولار وتطوير 170 من دبابات M60A1 لتركيا 400 – 500 مليون دولار، بوب – I وصواريخ بوباي 400 – II (ملا مجموعة دابلية صواريخ كروز – بوب – II سطح جو من طراز صواريخ مقابل 150 مليون دولار – عليهم المصاّد للصواريخ الباليستية للصواريخ (متفق على من قبل «إسرائيل»، إقرار، الولايات المتحدة ينتظر) – 400 كم (250 ميلاً) مجموعة دابلية صواريخ كروز (التفاوض).

ويضّ الاتفاق العسكري مع «إسرائيل» بعد تجديده في عهد أردوغان على تبادل الطيارين ثمانين مرات في السنة حتى يسمح للطيارين الإسرائيليين بممارسة طويلة المدى مع التحليق فوق الأراضي التركية الجبلية بهدف – طبعاً – التدريب على أرض شبيهة بالأراضي الفلسطينية، يعني وباختصار المشاركة المباشرة في القتال الفلسطينيين، ودفن القضية الفلسطينية التي كان ينبغي أن يعتبرها إسلاميو الثورات الجديدة الذين يعيشون الآن في تركيا بعد طردهم من مصر وسورية؛ بمثابة (قطب الرحى) لأنّ لها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين!! أم يا ترى العلاقة مع تركيا – أردوغان اسمٌ لدى إسلاميينا ونخبتنا المدعومة، من (القدس)، ومن الحقيقة؛ تلك الحقيقة التي تقول ببساطة واختصار إنّ تركيا أردوغان (دولة محتملة) دولة منافقة كارهة لمصر وسورية وللوطن العربي، ولا علاقة لها بإسلام أو بالثورة، إنها الوجه الآخر والقيح لوشاشطن وتل أبيب في كراهية العرب وذبذب؟

Email:yafaf@hotmail.com